أثر الانفاق الحكومي على التضخم والنمو في الناتج المحلي الاجمالي

*د. عادل محمد عطية ضو

تاريخ الاستلام: 2024/8/8 تاريخ القبول: 2024/10/19 تاريخ النشر: 2024/11/16

المستخلص: هدفت الدراسة إلى قياس ومعرفة أثر الانفاق الحكومي على بعض المتغيرات الاقتصادية والتي شملت كلاً من النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومستويات التضخم في ليبيا خلال الفترة من 1995 إلى 2022. استخدمت الدراسة التحليل الوصفي والكمي للبيانات الثانوية لمعرفة أثر الانفاق الحكومي على كل من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم. للتأكد من استقرار البيانات تما استخدام تحليل ديكي فولر (Dickey fuller) وذلك عن طريق برنامج (E views 13 Edition). وبأخذ الفروق الاولى للمتغيرات (first deference) تبين أنها مستقرة عند المستوى الأول. الدراسة استخدمت تحليل الانحدار البسيط من خلال تطبيق برنامج SPSS للتأكد من وجود علاقة بين المتغيرات. كذلك تم استخدام البرنامج الاحصائي E viewsللتنبؤ بالعلاقة بين كل من الإنفاق الحكومي وكل من النمو في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها وجود علاقة موجبة مهمة بين الإنفاق الحكومي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي وإرتفاع مستويات التضخم ليست مهمة إحصائيا من خلال تطبيق نموذج الانحدار البسيط، كذلك توصلت الدراسة إلى جملة من التوصيات والتي من بينها ضرورة ترشيد الانفاق الحكومي والوصول إلى استقرار سياسي وأمني لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي، النمو في الناتج المحلي الإجمالي، التضخم.

The Impact of Government Spending on Inflation and Growth in Gross Domestic Product

Adel Mohamed Ataia Dau

Assistant Proffessor, Economic Department, Faculty of Accounting/AlRujban,University of Zinta

Abstract: The study aims to measure and know the impact of government spending on some economic variables, which included both growth in gross domestic product and inflation levels in Libya during the period from 1995 to 2022. The study used descriptive and quantitative analysis of secondary data to determine the impact of government spending on both gross domestic product and inflation. To ensure the stability of the data, Dickey Fuller analysis was used using the E views program. By taking the first differences of the variables, it turns out that they are stable at the first level. The study used simple regression analysis by applying the E Views statistical program to determine the relationship between government spending and growth in gross domestic product and inflation. The study reached a set of results, the most important of which is the existence of a significant positive relationship between government spending and growth in gross domestic product. In addition, the study concluded that the relationship between government spending and high levels of inflation is not statistically significant by applying a simple regression model. The study also reached a number of recommendations, including the necessity of rationalizing government spending and achieving political and security stability to achieve economic stability.

|**Key words:** Government Expenditure, GDP Growth, Inflation

1. المقدمة:

من المتعارف عليه أن للحكومة دور مهم وأساسي في إدارة الدخل القومي من خلال التحكم في مواردها الإقتصادية وتوزيعها بين محددات الدخل (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري وكذلك الإنفاق الحكومي) بالإضافة إلى أن للحكومة دور

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية المحاسبة الرجبان، جامعة الزنتان Adel.dau@uoz.edu.ly

أساسي ومهم في الإنفاق على السلع العامة (الغناي، 2015).

يعتبر الإنفاق الحكومي من أهم مكونات الطلب الكلي، ويعد من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة في كل الظروف والاوقات للتأثير على مختلف المتغيرات الإقتصادية، كما هو معروف أيضا بأن الإنفاق الحكومي يساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى مساهمته في زيادة معدلات النمو الإقتصادي التي تساهم بدورها في التكوين الرأسمالي الثابت من خلال استحداث وتطوير البنية التحتية وخلق الوظائف (حمدان، 2018).

تشير النظرية الإقتصادية الكلية إلى حتمية وجود العلاقة بين الإنفاق العام والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، لكن طبيعة تلك العلاقة لازالت محل نقاش ودراسة وجدل في الفكر الإقتصادي، حيث تبرز مدرستان تتعاكسان في جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي، هما قانون واقنر Wagner hypothesis والفرضية الكينزية. أشارت النظرية الكينزية على وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام والدخل القومي من خلال أثر المضاعف multiplier وهذا ما سيتم التركيز عليه في هذا البحث، أما قانون واقنرWagner hypothesis الذي أطلق عليه قانون التوسع المستمر للنشاط الحكومي، فانه يشير إلى أن السببية تتجه من الناتج المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الحكومي، أي كلما كبر الناتج المحلي الإجمالي كلما ازداد الإنفاق الحكومي (Salih, 2012) . في هذه الدراسة سيتم التركيز على تأثير الإنفاق الحكومي على النمو على الناتج المحلي الإجمالي، حيث أن هذه العلاقة لازالت محل نقاش ودراسة في الفكر الإقتصادي، فالبعض يرى أن للإنفاق الحكومي دور مهم وإيجابي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن زيادة معدل الإنفاق الحكومي قد يكون له أثر سلبي على الإقتصاد كارتفاع المستوى العام للأسعار أو التضخم، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في إرتفاع مؤشر الإنفاق الحكومي في ليبيا وخاصة خلال فترة تعاقب الحكومات المؤقتة ، حيث كان متوسط الانفاق الحكومي في الفترة الممتدة من 1995 إلى 2004(21.305) مليار دينار ، ليقفز إلى 129 مليار دينار في 2022 ، أضف إلى ذلك إرتفاع معدلات التضخم من 7.2% كأعلى نسبة خلال الفترة من 1995 إلى 2004 لتصل إلى 31.4% في عام 2021 (انظر الجدول رقم (1) ص10 هذا يستوجب معرفة العلاقة بين التوسع في الإنفاق الحكومي على كل من النمو في الناتج المحلي الاجمالي و إرتفاع مؤشر التضخم ، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة التي تتلخص في الإجابة على السؤال الرئيسي التالي : ما أثر التوسع في الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم في ليبيا؟ ومن هنا تبرز الاسئلة الفرعية التالية:

1- هل تأثير التوسع في الانفاق الحكومي إيجابي على النمو في الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا؟

2 – هل يؤثر التوسع في الانفاق الحكومي على إرتفاع مؤشر التضخم في ليبيا؟

أهداف الدراسة:

1- اختبار وقياس أثر التوسع في الانفاق الحكومي على النمو في الناتج المحلي الاجمالي.

2- اختبار وقياس أثر التوسع في الانفاق الحكومي على معدلات التضخم في ليبيا.

فرضيات الدراسة:

1- توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

2- توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والتضخم.

أهمية الدراسة:

يُعد الإنفاق الحكومي من أهم محددات الدخل القومي بشقيه العام. (توفير الخدمات العامة) والإنفاق الاستهلاكي والاستثماري الذي يعزو إلى رفع معدلات النمو وخلق فرص عمل جديدة للحد من إرتفاع مؤشر البطالة، أضف إلى ذلك أن النمو في الناتج المحلي الاجمالي'' الذي يتأثر غالبا بمعدل الانفاق الحكومي أي من خلال تأثير المضاعف وفقاً للنظرية الكنزية'' يعد من أهم المؤشرات التي يُعتمد عليها في قياس مستوى الرفاه الاقتصادي للأفراد إذا ما رافقه توزيع عادل للثروة بين أفراد المجتمع. إلا أن توسع الحكومة في الانفاق قد يكون أحد الأسباب المؤدية إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يفسره ارتفاع مؤشر التضخم. من جهة أخرى يجب التنويه إلى أن قلة الانفاق الحكومي قد يقود الاقتصاد إلى حالة من الكساد، ومن هنا تبرز أهمية البحث في أثر الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الاجمالي والتضخم الذي يُعد أهم أحد أدوات السياسات المالية التي يمكن أن تعتمد عليها الحكومة للتدخل في إعادة الاستقرار للاقتصاد في حالتي التضخم أو الكساد الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

إتبعت الدراسة أسلوب التحليلي الوصفي والكمي من خلال جمع البيانات الثانوية وتحليلها كمياً بتطبيق تحليل الانحدار البسيط باستخدام البرنامج الاحصائي E views ، إعتمدت الدراسة في البيانات على النشرة الاقتصادية السنوية والمنشورات التي تصدر من قبل إدارة الإحصاء والبحوث بمصرف ليبيا المركزي وزارة التخطيط لعدة سنوات شملت الفترة الزمنية ما بين 1995 إلى 2022 ، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض البيانات والإحصائيات أُخذت من التقرير الإقتصادي العربي الموحد وبيانات البنك الدولي خلال الفترة الزمنية المذكورة ،تم تحليل البيانات وصفيا للوصول إلى نتائج تساعد في حل مشكلة الدراسة والخروج منها بتوصيات .

حدود الدراسة: الحدود المكانية هي دولة ليبيا، أما الحدود الزمنية تشمل الفترة الممتدة ما بين 1995-2022م.

1 : الجانب النظري .

1.1 : مفهوم النمو والنظريات الإقتصادية في النمو.

1.1.1 تعريف النمو الإقتصادي :

الغناي (2015) يعرف النمو الإقتصادي بأنه الزيادة المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فالزيادة في حصة الفرد من الدخل الحقيقي لا تعد نمواً إذا كانت عقب فترة من الكساد الإقتصادي، فهي زيادة دورية وليست نمواً مضطرداً، كذلك يجب الإشارة هنا إلى أن الزيادة في الدخل القومي يجب أن تكون أسرع من الزيادة في معدل النمو السكاني لكي تحدث زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

2.1.1. النظرية الكلاسيكية للنمو الإقتصادي:

لقد بنيت النظرية التقليدية (التي اعتقد بها كل من ادم سميث، روبرت مالتس، ريكاردو، جون ستيورات ميل) على نظرية السكان والتي ارتبطت باسم روبرت مالتس، حيث إفترض مالتس أن السكان يزيدون بمتواليه هندسية بينما يزداد إنتاج الغذاء بمتواليه حسابية، لذلك اعتقدوا بأن النمو الإقتصادي سيتوقف عندما يسبق النمو السكاني عرض الغذاء وعند هذه النقطة يتزايد معدل الوفيات بسبب المجاعة (منصور، 1998).

إفترض التقليديون في الفترة القصيرة حدوث النمو الإقتصادي، وإرتفاع الأرباح وحدوث التراكم الرأسمالي مما يزيد من إرتفاع الأجر فوق معدل الحد الأدنى للكفاف وهذا ينتج عنه الزيادة في النمو السكاني، هذا الإفتراض إرتبط بأهمية عنصر الأرض، وركزوا على قانون تناقص الغلة وبأهمية التقدم التكنولوجي في تأجيل حالة الركود ولكن لفترة محدودة. أما المحدثين منهم فقد قللوا من أهمية دور الأرض كعامل من عوامل الإنتاج وذلك بالإعتماد على التقدم التكنولوجي في تعطيل قانون تناقص الغلة (منصور،1998).

3.1.1.– النظرية الكينزية:

يعتقد الكينزيون بوجود علاقة موجبة بين الانفاق العام والدخل، حيث يؤدي زيادة الانفاق العام إلى زيادة الدخل القومي بصورة مضاعفة من خلال ميكانيكية المضاعف(Multiplier) واعتبر كينز أن الانفاق العام هو متغير خارجيا Exogenous Variable يؤثر على النمو الاقتصادي في الدخل القومي (محمد،2014).

يؤدي الانفاق الحكومي إلى تحسين القدرة الانتاجية للاقتصاد القومي، كما يؤثر الانفاق العام أو الحكومي على باقي محددات الاستهلاك العام والتي تشمل مشتريات الحكومة من السلع والخدمات، كما يؤدي الانفاق العام إلى التقليل من ظاهرة البطالة، من خلال تعيين مستخدمين وموظفين جدد، أو دفع مبالغ نقدية للموردين لاستيراد السلع والخدمات مما يدعوا الموردين لتوظيف عمال جدد لتلبية حاجة الطلب من الايدي العاملة (حمدان ،2018).

4.1.1 – نظرية هارود ودومار للنمو الإقتصادي Harrods's theory of Economic Growth

تعد نظرية هاروود ودومار مشابهة للنظرية العامة لكينز في عام 1936 التي طورت نظريات النمو، ولقد إفترضت نظرية هاروود ودومار مجموعة من الإفتراضات تشمل الاتي:

أ– إن الإدخار Sجزء ثابت من الدخل Y ، هذا يفيد أن الإدخار في فترة زمنية معينة يساوي جزء من الدخل المدخر مضروبا في الدخل في فترة زمنية .

ب– إفترض هاروود أن الإستثمار دالة للتغير في مستوى الدخل، وبذلك إذا إزداد الدخل فان الإستثمار يكون موجباً، وهذا يعتبر نموذجا بسيط لمبدأ المعجل.

ج– إن نموذج هاروود ودومار تضمن أيضا الإنفاق الحكومي وقطاع التجارة الخارجية.

بالإضافة إلى النظريتين السابق ذكرهما هناك نظريات أخري مثل (النظرية التقليدية الحديثة للنمو، نموذج نادي روما، وغيرها) تناولت مسألة النمو الإقتصادي وأهميته والعوامل المؤثرة فيه (منصور،1998).

2.1 الإنفاق الحكومي والتضخم:

1.2.1 الانفاق الحكومي:

إن دور الدولة في النشاط الإقتصادي يحدد حجم النفقات العامة التي تتحملها الدولة، ولقد تطور مفهوم النفقة العامة مع تطور دور الدولة في النشاط الإقتصادي في مجال الإنفاق العام واختلف مفهوم النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة عنه في ظل الدولة المتدخلة ، ففي ظل الإقتصاديين التقليديين يحدد المبلغ الواجب إنفاقه وكيفية توزيعه بين وظائف الدولة الأساسية وكانوا يرون تحديد حجم الإنفاق العام بأقل مبلغ ممكن حتي يتم بذلك تخفيف العبء المالي على أفراد المجتمع ، وعلى الدولة أن تحافظ على وجود أكبر قدر ممكن من الموارد الإقتصادية بين أيدي أفراد المجتمع حيث أنهم أكفأ من الحكومة في استخدام مواردهم. وكانت هنالك أولوية للنفقات العامة حيث يتم تقدير حجم النفقات العامة ومن ثم تفرض بعد ذلك الضرائب اللازمة لتغطية هذه النفقات (الوادي، اخرون 2007).

إن الأنشطة الحكومية المركزية والمحلية تؤثر في مستوى النشاط الإقتصادي بصور مختلفة، فبإمكان الحكومة مكافحة الاحتكار لتخفيض الأسعار وزيادة الاجور والمرتبات ورفع القيود على التجارة الخارجية وغير ذلك، اذاً كل النشاطات الحكومية من نفقات وإيرادات لها تأثير مباشر على النشاط الإقتصادي، فالطلب الكلي كما هو معروف يشمل الإنفاق الحكومي ونتيجة لذلك فإن الدخل التوازني يزداد بزيادة الإنفاق الحكومي(منصور،1998).

2.2.1 التضخم (تعريف التضخم):

التضخم هو الإرتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار، ويمكن قياس التضخم بأحد المصادر الرئيسية المتعلقة بقياس التغيرات في الأسعار والتي تشمل: الرقم القياسي للمستهلك (CPI) والأرقام القياسية لأسعار المنتج، الرقم القياسي الضمني لاستبعاد أثر التغير في الأسعار من الناتج القومي الإجمالي (GDP) (الشامي، 2014).

1.2.2.1 تأثيرات التضخم:

تختلف أثار التضخم أو نتائجه بإختلاف ما إذا كان التضخم متوقعا أو غير متوقعا، فالتضخم الغير متوقع يُحدث إعادة توزيع الدخل الحقيقي، فبعض الأفراد قد لا تتأثر دخولهم الحقيقية من التضخم وذلك لان زيادة الاسعار قد تتوافق مع زيادة في دخولهم حيث تكون بنسبة تتوافق مع معدل الزيادة في الأسعار، كذلك الحال بالنسبة لبعض الأُصول التي ترتفع أسعارها بنسبة أكبر من الزيادة في المستوى العام للأسعار، من ناحية أخرى يخسر الأفراد اللذين لا تتغير دخولهم أو تزداد بنسبة أقل من الإرتفاع في الأسعار. أما في حالة التضخم المتوقع فإن الأفراد يحاولون حماية أنفسهم من أثار التضخم بتعديل توقعاتهم عن الأسعار.

وللتضخم اثار أخرى، فالحكومة مثلا تستفيد من التضخم: فهي مدين صافي، ومع التضخم يعاد توزيع الثروة من الدائنين الصافين إلى المدينين الصافين، كذلك تستفيد الحكومة لأن نظام الضرائب مبني على الدخول الإسمية للأفراد وليس الدخل العيني، فالدخل الحقيقي للأفراد ينخفض إذا لم يجاري الزيادة في المستوى العام للأسعار.

2.2.2.1 نظريات التضخم:

3.2.2.1 التضخم بفعل جذب الطلب: Demand –Pull Inflation

يحدث التضخم بفعل جذب الطلب نتيجة لزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي مؤديا إلى موجة من إرتفاع الأسعار، هذا التضخم قد يحدث لعدة أسباب أخرى منها على سبيل المثال زيادة معدل الإنفاق الحكومي أو تخفيضات متعاقبة في الضرائب، ولمعالجة هذا التضخم يجب على الحكومة تخفيض نفقاتها وتخفيض معدل النمو في عرض النقود أو تلجأ إلى زيادة الضرائب (طه، 2021)

4.2.2.1 التضخم بفعل دفع النفقة: Cost Push inflation

طبقا لهذه النظرية فان التضخم يحدث بفعل التصرفات الإحتكارية لمديرين الشركات والمصانع وكبار التجار برفع الأسعار أو بسبب ضغوط النقابات العمالية لزيادة الأجور، ويمكن معالجة هذا التضخم من خلال جعل الإقتصاد أكثر تنافسية، إذ أنه في ظل المنافسة لا يكون لدى الإتحادات العمالية والمنشآت القوة لدفع الأجور أو الأسعار أو كليهما، كذلك يجب على الحكومة أن تكافح الإحتكار بشتى الطرق سوى بفرض وتطبيق القوانين التي تمنع الإحتكار أو أن تذهب إلى أبعد من ذلك بتصفية بعض المنشآت الإحتكارية. بعد هذا العرض الموجز للنظريات الاقتصادية للمتغيرات قيد البحث، ننتقل الى عرض الدراسات السابقة في هذا الجانب (المصدر السابق)

2: الدراسات السابقة:

تشير البراهين والدراسات التطبيقية على أن نتائج العلاقة بين الإستثمار الحكومي والنمو الإقتصادي متفاوتة وتتأثر بعدة عوامل. باروو (Barro, 1990) في دراسته التي شملت 98 دولة نامية ومتقدمة في الفترة ما بين1960 - 1985 وجد أن العلاقة بين الإنفاق الإستثماري الحكومي والنمو الإقتصادي موجبة ولكن ليست مهمة.

بينما في دراسة لكل من إسترلي و ريبيلو (1993) Easterly et al أشارا إلى أن العلاقة موجبة بين الإنفاق الإستثماري الحكومي في قطاع النقل والمواصلات والنمو الاقتصادي، كذلك أشارت الدراسة إلى أنه لا يوجد إختلاف كبير في سياسات الإنفاق التي اتبعتها الحكومات الديمقراطية والغير ديموقراطية مع التأكيد على وجود دلائل قوية على سريان قانون واقنر(Wagner's law) في دراستين ، إحداهما تاريخية شملت 26 دولة cross-sectional data ، والأخرى شملت 105 دولة ، الدراسة تؤكد وجود علاقة مهمه بين نمو الدخل الفردي وحصة الحكومة من الانفاق .

ديفارجان وآخرون (1996) Devarajan et al في دراسة بعنوان The Composition of Public Expenditure and Economic Growth توصلت الدراسة إلى أن تحت مجموعة من الشروط يمكن أن يؤدي الانفاق الحكومي إلى معدلات مستقرة وعالية من النمو الاقتصادي ، وهذا يعتمد على نسبة وماهية المكونات التي يعتمد عليها الانفاق ، وأشارت الدراسة إلى أن سلبية العلاقة يرجع إلى سوء توزيع رأس المال العام على مكونات الانفاق في تلك الدول.

قام نيلوي وأخرون (Niloy,et al 2003)بدراسة العلاقة بين النفقات العامة والنمو الإقتصادي لعدد 30 دولة نامية خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي لمعرفة مدى ارتباط مكونات الإنفاق العام بالنمو الإقتصادي . أظهرت النتائج وجود

علاقة إيجابية بين الإنفاق العام الرسمالي والنمو الإقتصادي، كذلك أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة موجبة بين الإنفاق الحكومي على التعليم وأثر ذلك على النمو الاقتصادي.

مجموعة دراسات أخرى عرضها كوري (2009) Cooray, شملت كل من هيلتون (1996) Hulton ، وبرتكتل (1996) Pritchetl، اشور(2000) Aschauer لتوضيح فاعلية رأس المال العام في النمو الإقتصادي كانت نتائجها كالتالي: بالنسبة Hulton أشار إلى أن للأنفاق الإستثماري الحكومي على البنية التحتية دور مهم في النمو الإقتصادي ولكن النتيجة تختلف بين عينات الدراسة ، أما Pritchetl فقد وجد أن الإنفاق الإستثماري الحكومي قد لا يقود إلى خلق رأسمال إنتاجي في الدول النامية وذلك بسبب الاستعمال الغير رشيد للأموال في تلك الدول ، أما Aschauer توصل إلى أن عوامل مثل (حجم رأس المال ، فاعليته) لهما دور أساسي في النمو الإقتصادي .

من جهة أخرى يشير أبو نورالدين وأخرون (Abu Nurudeen, et al (2010 على عدم وجود علاقة مهمة ذات معنى بين إرتفاع النفقات الحكومية والنمو في نيجريا ، الدراسة وجدت أن إرتفاع النفقات العامة والإنفاق الحكومي على التعليم كان له أثر سلبي على النمو الإقتصادي، ولكن من جهة أخرى فان الإنفاق الحكومي على كل من المواصلات، الاتصالات، والصحة كان له أثر إيجابي على النمو الإقتصادي، توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات في مجملها الحث على زيادة الإنفاق الحكومي والإنفاق الرأسمالي على إجمالي القطاعات الإقتصادية لتحفيز النمو الإقتصادي ، بالإضافة إلى ذلك ، أوصت الدراسة بمحاربة الفساد الاداري والمالي.

كذلك أضاف ينق وي وأخرون (2010) Ying Wu, et al عند إستخدامهم Granger Causality test لعينة من الدول ذات حجم دخل مختلف شملت 182 دولة خلال الفترة من 1950 إلى 2004 أن نتائج الدراسة أكدت على نتائج الدراسات السابقة التي تدعم كلا الفرضيتين، الكنزية والتي تشير إلى العلاقة الموجبة بين الإنفاق الحكومي والنمو وكذلك Wagner's law . حيث أشارت الدراسة أن الإنفاق الحكومي يساعد على النمو الإقتصادي بغض النظر عن حجم الحكومة، إلا أنه أشار إلى أن مستوى النمو الإقتصادي يتأثر بحجم دخل الحكومة والفساد المستشري بها. حيث أفاد في دراسته أنه باستثناء الدول ذات الدخل المنخفض فإن ضعف مستوى النمو الإقتصادي يعود إلى ضعف الحكومة وكذلك عدم كفاءة مؤسساتها.

الدرديري (2009)في دراسته بعنوان دور السياسة المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان في الفترة ما بين 1970-2006 ومن خلال إستخدام إختبارات الفروض عن طريق تطبيق طريقة المربعات الصغرى لتقدير معادلة التضخم، توصل الى أن زيادة عرض النقود أدت إلى إرتفاع مستوى التضخم، كذلك أكد على وجود علاقة قوية ومباشرة بين إرتفاع الدين العام الداخلي وإرتفاع مستويات التضخم.

بخيت (2011) في دراسة له بعنوان فعالية السياسة النقدية في الحد من التضخم في السودان خلال الفترة من 1990-2010 ، وبإستخدام المنهج التحليلي الوصفي والكمي وبإتباع منهجية الإقتصاد القياسي من خلال إستخدام سلسلة التحليل الإحصائي E-Views في التنبؤ بأثر بعض المتغيرات الإقتصادية على متغيرات أُخرى وتقدير النتائج ، وجد أن هناك علاقة

طردية بين كل من عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي من جهة والتضخم من جهة أخرى، أما عن العلاقة بين التأرجح في أسعار الصرف والتضخم فهي عكسية ، فاستقرار أسعار الصرف يؤدي إلى تقليل التضخم.

أما عن الشامي (2014) في دراستها المعنونة ، تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009) وباستخدام نموذج جراندر البسيط للسببية توصلت الدراسة إلى إن اتجاهات نمو الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري كانت في ارتفاع، صاحب ذلك إرتفاع في حجم الكتلة النقدية بشكل يزيد عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مما نتج عنه أن الطلب الكلي المتزايد فاق العرض الكلي المحدود، تلك الاختلالات نتج عنها تزايد الرقم القياسي للأسعار بمعدل موجب وصل إلى أقصاه بنسبة (10.4%) في عام 2008م . وبالتالي فان العوامل الداخلية المرتبطة بالسياسات المالية والنقدية المحلية أسهمت في خلق الموجات التضخمية أكثر من آثار التقلبات الاقتصادية الدولية.

وفي دراسة الغناي (2015) بعنوان أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009)، الدراسة اتبعت المنهج التحليلي الوصفي والكمي بالإضافة إلى إستخدام بعض الاساليب الاحصائية في التحليل مثل معادلة الاتجاه العام للمتغيرات قيد الدراسة وكذلك إستخدام معامل الارتباط للتعرف على درجة الارتباط بين المتغيرات. الدراسة توصلت إلى أن الاقتصاد الليبي شهد تطوراً خلال فترة الدراسة وذلك نتيجة لتزايد إيرادات مبيعات النفط الذي انعكس بدوره على زيادة حجم الانفاق الحكومي الذي وصل إلى ذروته في 2008 ليصل إلى 40821 مليار دينار، هذا الارتفاع في الانفاق أدى إلى تزايد حجم الناتج المحلي الاجمالي ليصل إلى أقصى مستوى له خلال الفترة المشار إليها ويبلغ 70906 مليار دينار في عام 2008.

لقد توصلت الدراسة إلى أن الزيادة في الانفاق الحكومي كانت لها أثر ايجابي على معدلات النمو الاقتصادي، إلا أنها أوصت بترشيد الانفاق والابتعاد عن المصروفات الغير ضرورية والالتزام بما هو مرصود بالميزانية، كذلك أوصت الدراسة بتشجيع الاستثمار الخاص والعام ودعم القطاع الخاص للتقليل من حجم البطالة وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط فقط.

بالنسبة إلى ضو (2016) Dau, ففي دراسته التي شملت 74 دولة غنية بالنفط (الدراسة شملت ليبيا باعتبارها من الدول التي تعتمد على الايرادات النفطية في تمويل الناتج المحلي الاجمالي) ومن خلال إستخدام Structure Equations Module , smart PLS أشارت النتائج إلى وجود علاقة طردية مباشرة بين الإيرادات النفطية والنمو في الناتج المحلي الاجمالي ، كذلك وجود علاقة موجبة ولكن غير مباشرة بين كل من الإيرادات النفطية والإنفاق على كل من التعليم ، الصناعات التحويلية والزراعة من جهة والنمو في الناتج المحلي الاجمالي من جهة أخرى .

حمدان (2018) في دراسة بعنوان الإنفاق الحكومي وأثره على النشاط الإقتصادي في فلسطين خلال الفترة 1995-2017 وبإستخدام السلاسل الزمنية من خلال نموذج الانحدار توصل إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجمالي، ولقد أشار إلى مجموعة من التوصيات أعقبت النتائج التي توصل إليها من أهمها أهمية ترشيد الإنفاق العام بما يتناسب مع الإيرادات المحلية.

أضاف بريستيو (2020) Prasetyo في دراسة بعنوان الإنفاق الحكومي والاستثمار ودوره في تحفيز الشركات الصغرى والمتوسطة وأثر ذلك على النمو الإقتصادي في إندونيسيا، أن لسياسات الحكومة في الإستثمار والإنفاق العام دور كبير في تحفيز الشركات الصغرى والمتوسطة في تنمية الإقتصاد. ومن خلال إستخدام التحليل الوصفي النظري لسياسة الإنفاق الحكومي مقترنا

ذلك بمنهج تطبيقي بإستخدام نموذج المربعات الصغرى لتحليل الإنحدار Ordinary Least Square (OLS) وبتجميع بيانات ربع سنوية من 2009 إلى 2019 وتحليلها توصلت الدراسة إلى وجود علاقة مهمة وقوية بين الإنفاق الحكومي على الشركات الصغرى والمتوسطة وأثر ذلك على تنمية الإقتصاد المحلي.

عطية (2021) في دراسته بعنوان دور الانفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا والتي استهدفت دراسة تطور وتحليل العلاقة بين الإنفاق العام وواقع الاستقرار الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة 1986م -2017م، حيث أظهرت النتائج أن سياسات الإنفاق العام تتباين في قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك لاختلاف الظروف الاقتصادية في الاقتصاد الليبي. حيث أشارت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل والقصير، كذلك أظهرت نتائج القياس وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الأنفاق العام والبطالة حيث أن الأنفاق العام في ليبيا يؤدي إلى تخفيض مستوى البطالة.

الشريف واخرون (2021) في دراسة قياسيه بعنوان ، بيئة الاستثمار ودورها في جذب وتحفيز الاستثمار في ليبيا، أكد أن أهم أسباب إرتفاع معدلات التضخم في ليبيا يعود في أغلب الاحيان إلى ارتباط معدل التضخم بالسياسة النقدية وإرتفاع عرض النقود بسبب التمويل التضخمي للدين المحلي كما هو الحال في ثمانينيات القرن الماضي ، أضف إلى ذلك ، ضيق القاعدة الانتاجية من جهة والاعتماد الكبير على الاستيراد لتغطية الطلب المحلي للسلع الضرورية يعد عاملا اخر في زيادة معدلات التضخم، ثم أضاف الشريف بأن فترة عدم الاستقرار والحرب الاهلية بين عامي2011 و2014 شهدت أيضاً ارتفاعاً في معدل التضخم.

الشتيوي وآخرون (2023) في دراسة بعنوان أثر الانفاق الحكومي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ليبيا. الدراسة هدفت إلى تبيان العلاقة بين إجمالي الانفاق العام بشقيه الجاري والاستثماري ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في ظل التغيرات السياسية ما بعد فبراير 2011، الدراسة إستخدمت نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (ARDL) نماذج التكامل المشترك وتصحيح الخطاء لإيجاد العلاقة بين المتغيرات خلال الفترة (1990-2020). خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية في المدى الطويل بين حجم الانفاق العام ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي، كذلك أشارت الدراسة إلى أن علاقة التكامل بين إجمالي الانفاق العام ونصيب الفرد من الناتج في ليبيا تستجيب تلقائيا للوصول إلى التوازن، ولقد أوصت الدراسة بضرورة التوسع في الانفاق الرأسمالي من خلال زيادة الانفاق على البنية التحتية وتحسين الوضع الاجتماعي للأفراد. استكمالا لما سبق عرضه من نظريات الدراسات السابقة، الجانب التطبيقي سيبين مدى توافق العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية موضع البحث مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة.

3. الجانب التطبيقي:

1.3. البيانات:

المصدر الأساسي الذي إعتمدت عليه الدراسة في الحصول على البيانات هو النشرة الاقتصادية السنوية والمنشورات التي تصدر من قبل إدارة الإحصاء والبحوث بمصرف ليبيا المركزي لعدة سنوات شملت الفترة الزمنية مابين 1995إلى 2022، كذلك تمت الاستعانة بالبيانات والاحصاءات التي تصدر عن وزارة التخطيط لنفس الفترة الزمنية، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض البيانات والإحصائيات أُخذت من التقرير الإقتصادي العربي الموحد وبيانات البنك الدولي خلال الفترة الزمنية المذكورة.

الجدول رقم (1) الانفاق الحكومي، الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية القيم (بالمليون دينار)، معدل التضخم، النمو في GDP (%)

السنة Year	الانفاق الحكومي GOV EXP	% معدل التضخم INF rate	الناتج المحلي الاجمالي GDP	% معدل النمو في GDP Gro.
1995	9,904.0	7.2	10,680.0	-
1996	11,251.0	4.0	12,180.0	1.4
1997	12,785.0	3.6	14,150.0	1.6
1998	13,007.0	3.7	12,740.0	-1.0
1999	13,252.0	2.6	16,690.0	3.1
2000	13,858.0	-2.9	19,600.0	3.7
2001	18,283.0	-8.8	20,640.0	0.05
2002	23,741.0	-9.8	26,010.0	2.6
2003	26,790.0	-2.2	33,620.0	13
2004	32,053.0	-2.2	43,060.0	4.5
2005	38,121.1	2.6	61,930.0	11.9
2006	23,719.1	1.6	78,074.0	6.5
2007	30,833.0	6.2	85,090.0	6.2
2008	44,115.5	10.4	106,001.0	5
2009	35,677.2	2.4	76,230.0	-4.4
2010	54,498.8	2.4	95,490.0	5.0
2011	23,366.5	15.9	58,970.0	-50.3
2012	53,941.6	6.1	116,760.0	86.80
2013	65.284,0	2.6	95,820.0	-18.0
2014	56,952.0	2.4	73,000.0	-23.0
2015	36,015.0	9.9	67,290.0	-0.80
2016	29,171.3	25.9	69,400.0	-1.50
2017	32,692.0	25.8	93,910.0	32.50
2018	39,286.4	13.6	104,670.0	7.90
2019	46,660.199	-2.2	96,840.0	-11.20
2020	39,861.922	1.4	65,000.0	-29.80
2021	85,875.069	31.40	179,670.0	31.40
2022	127,900.00	-1.20	220,210.0	1.20

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، وزارة التخطيط (سنوات مختلفة) البنك الدولي (2023)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2021)

***تم احتساب النمو في الناتج المحلي الإجمالي من قبل الباحث**

2.3: تحليل البيانات

من المعروف أنه توجد العديد من الطرق التي يمكن إستخدامها في التحليل لتفسير أي ظاهرة (Krauss,2005)، ولكن يجب على الباحث إختيار الطريقة الأفضل والمناسبة لتفسير الظاهرة أو مشكلة البحث المراد حلها (Cavaye,1996). إن الجمع بين الطريقة الكمية والكيفية معاً يعد من أهم طرق التحليل المناسبة التي إزداد إستخدامها في تفسير الظواهر والإجابة على أسئلة الباحثين في العلوم الإنسانية (Carvanlho. et al, 1997) ، لذلك إعتمدت الدراسة على التحليل الكمي والوصفي في تحليل البيانات.

1.2.3: التحليل الوصفي:

من خلال النظر إلى الجدول (1) يمكن الإشارة إلى وجود ارتباط كبير ومهم بين كل من الإنفاق الحكومي Gov.Exp والناتج المحلي الإجمالي GDP وهذا ما يؤكد الفرضية الكنزية وهي أن الزيادة في الانفاق الحكومي سيكون له أثر مهم على النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ولكن قد يرد إلى أذهاننا الى أن الزيادة في الانفاق الحكومي كانت نتيجة للزيادة في الناتج المحلي الاجمالي وفقا لفرضية واقنر Wagner hypothesis أو ما يسمى بقانون التوسع في النشاط الاقتصادي، ولتفسير هذه العلاقة والتأكيد على صحة الفرضية الكنزية سيتم تحليل البيانات كمياً كخطوة تانية بعد التحليل الوصفي للبيانات في الجدول رقم (1) .

• نلاحظ من خلال الجدول أنه في الفترة من (1995) إلى (2022) حقق الإنفاق الحكومي زيادة كبيرة من (9,904.0) مليار دينار ليبي في عام (1995) إلى (127,900.00) مليار دينار ليبي في عام (2022)، في نفس السياق ارتفع الناتج المحلي الاجمالي من (10,680.0) في 1995 مقابل زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ليصل إلى (220,210.0) مليار دينار ليبي في عام 2022. وبالنظر إلى السنوات (2004-2005، 2007-2008، 2021-2022) في الجدول السابق نستنتج أنه في تلك السنوات التي حظيت بزيادات في الانفاق الحكومي قابلتها زيادة في الناتج المحلي الاجمالي.

• يمكننا أن نلاحظ أيضا أنه خلال السنوات ما بين 1995-2022 وجود زيادة في الإنفاق العام في أغلب السنوات ماعدا السنوات (2011، 2016 ،2017) التي حظيت بانخفاض في الإنفاق الحكومي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والأمني الذي مرت به البلاد منذ 2011 والذي تزامن مع الصراعات المسلحة كما حصل على سبيل المثال في (2014 و)2020) وإغلاق الموانئ النفطية في الفترة (2013-2016)، (2017 ،2020). بيد أنه يمكن إرجاع تلك الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي والذي بدوره ارتبط بالتحسن في أسعار النفط في الأسواق العالمية في بعض السنوات والذي نتج عن قيام الحكومات المتعاقبة بضخ أموال ضخمة في الإقتصاد الوطني في شكل التوسع في الإنفاق الحكومي ورفع مرتبات بعض القطاعات الاقتصادية كان له أثر واضح في زيادة الانفاق.

• يمكننا أن نلاحظ أن ارتفاع مستويات التضخم مرتبط إلى حد كبير بعدم الاستقرار السياسي والامني، فقبل العام 2011 كانت معدلات التضخم مقبولة عدا سنة 2008 حيث ارتفع مؤشر التضخم إلى 10.4% والذي يمكن أن يعزى ذلك الى إرتفاع الانفاق الحكومي في تلك السنة. أما في سنة 2011 فقد إرتفع مؤشر التضخم ليصل إلى 16% تقريباً ثم وصل إلى 26% خلال العامين 2016 ،2017 لينخفض بعد ذلك إلى 14% في العام 2018 ثم يعود ليصل إلى الذروة في 2021 بنسبة وقدرها 31.4%. كل تلك السنوات المشار إليها صاحبها عدم استقرار أمني، أما بالنسبة لسنة 2021 يمكن إضافة تأثيرات جائحة كورونا في 2020 وعدم الاستقرار الأمني إلى المشهد. إن تحليل البيانات كمياً يبين حقيقة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو في الناتج المحلي الاجمالي والتضخم.

2.2.3: تحليل البيانات كمياً

استخدمت الدراسة نموذج الارتباط Correlation للتأكد من وجود علاقة بين المتغيرات وذلك بتطبيق برنامج SPSS الإحصائي (الجدول رقم 2)، وللتأكد من إستقرار البيانات تم إستخدام تحليل ديكي فولر(الجدولين 3،4) كذلك استخدمت الدراسة برنامج(Eviews 13Edition) للتنبؤ بقيمة المتغيرات الإقتصادية التي شملت كل من التضخم (INF) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) و الإنفاق العام أو الحكومي (GOVExp) كما في الجدولين (5،6) .

الجدول (2) Correlations

.4		Gov EXP .3	INF Rate .2	GDP .1
GOV EXP .9	Person Correlation .8	1 .7	.154 .6	.926** .5
	Sig. (2-tailed) .13	.12	.435 .11	.000 .10
	N .17	28 .16	28 .15	28 .14
INF Rate .22	Person Correlation .21	.154 .20	1 .19	.377* .18
	Sig. (2-tailed) .26	.435 .25	.24	.048 .23
	N .30	28 .29	28 .28	28 .27
GDP .35	Person Correlation .34	.926** .33	.377* .32	1 .31
	Sig. (2-tailed) .39	.000 .38	.48 .37	.36
	N .43	28 .42	28 .41	28 .40

** Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed)

* Correlation is significant at the 0.05 level (1-tailed)

قبل البدء في تحليل البيانات تما التأكد من استقرار السلسلة الزمنية وذلك باستخدام تحليل ديكي فولر (Dickey fuller) للتأكد من عدم وجود جذر الوحدة في الوضع الطبيعي للبيانات. كل المتغيرات تبين أن بها إتجاه عشوائي أو ما يسمى unit root أي أنها غير مستقرة في الوضع الطبيعي وبها جدر الوحدة ، لذا تما أخذ الفروق الاولى بفترة زمنية سابقة (-1) ، وبأخذ الفروق الاولى للمتغيرات (first deference) تبين أنها مستقرة عند المستوى الاول كما هو موضح بالجدولين (3،4) ، بذلك يمكننا رفض الفرضية الاولى H0 بوجود جذر الوحدة في المتغيرات وقبول الفرض البديل H1 أي أن المتغيرات مستقرة أو ثابتة عند المستوى الاول .

الجدول رقم (3) اختبار ديكي فولارAugmented Dickey Fuller Test Equation

Unit Root test for model variables.تحليل جذر الوحدة لمتغيرات النموذج					
level critical values					Variables المتغيرات
P value	T value	%10	%5	%1	
0.96	0.21	-2.62	-2.97	-3.69	الانفاق الحكومي Gov.exp
0.91	-0.26	-2.62	-2.97	-3.69	الناتج المحلي الاجمالي GDP
0.96	0.23	-2.64	-3.00	-3.76	INFالتضخم

الجدول رقم (4) تحليل جذر الوحدة لمتغيرات النموذج

Unit Root test for model variablesتحليل جذر الوحدة لمتغيرات النموذج					
First difference critical values					المتغيرات Variables
P value	T value	%10	%5	%1	
0.002	-4.33	-2.62	-2.98	-3.71	الانفاق الحكومي Gov.exp
0.000	-5.64	-2.62	-2.98	-3.71	الناتج المحلي GDPالاجمالي
0.002	-4.47	-2.64	-3.00	-3.76	INFالتضخم

صياغة ووصف النموذج:

يمكن صياغة النموذج الذي يصف العلاقة بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل **وكل من الناتج المحلي الاجمالي أو التضخم كمتغير تابع كلا على حده** بالمعادلة التالية:

$$Y=B0+B1(X1) + U$$

Y المتغير التابع التضخم أو الناتج المحلي الإجمالي

X المتغير المستقل الانفاق الحكومي

B0 القيمة الثابتة

B1 معامل المتغير المستقل

وبإجراء تحليل الإنحدار من خلال إستخدام البرنامج الاحصائي E views لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل والتضخم (INF) والناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمتغير تابع بعد أخذ الفروق الاولي للمتغيرات المستعملة في التحليل (First Deference) وبتطبيق اختبار T-test للتأكد من معنوية تأثير الإنفاق الحكومي على كل من التضخم (INF) والناتج المحلي الإجمالي (GDP) . يبين الجدولين (6،5) نتائج تحليل معاملات الإنحدار البسيط بين كل من المتغير المستقل الإنفاق الحكومي (Gov Exp) وكل من الناتج المحلي الاجمالي(GDP) والتضخم (INF) كمتغير تابع كل على حده.

الجدول رقم (5) نتائج تحليل معاملات الإنحدار (الإنفاق الحكومي (Gov Exp) والناتج المحلي الاجمالي (GDP))

Variable	Coefficient	t-Static	R- squared	Adjusted R-sq	Prop(F-statistic)
GOV.EXP	1.984	9.74	0.79	0.78	0.000
C	-2766.27	-0.35			0.72

Dependent Variable GDP

من خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل الانحدار بالجدول رقم (5) يمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار للعلاقة بين الانفاق الحكومي GOV. Exp والناتج المحلي الاجمالي GDP على النحو التالي:

$$GDP = -2766.27 + 1.984(X) + U$$

الجدول رقم (6) نتائج تحليل معاملات الإنحدار (الإنفاق الحكومي (Gov Exp) والتضخم (INF))

variabl	Coefficient	t-Static	R- squared	Adjusted R-sq	Prop(F-statistic)
GOV.EXP	1.86	1.87	0.12	0.08	0.07
C	-0.005	-0.15			0.78

Dependent Variable INFATION

من خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل الانحدار بالجدول رقم (6) يمكن تقدير معادلة نموذج الانحدار للعلاقة بين الانفاق الحكومي GOV. Exp والتضخم INF على النحو التالي

$$INF = -0.005+1.86\ (X) + U$$

يوضح الجدول (5) العلاقة بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي، حيث أظهرت النتائج أن نموذج الانحدار معنوي من خلال قيمة F المعنوية التي بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.01) ، كذلك تظهر النتائج إرتباط قوي (R^2) بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي وبقيمة (0.79) ، ويظهر معامل التحديد أن الانفاق الحكومي يفسر (0.78) من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي. أما بالنسبة للجدول (6) فيبين ضعف العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم، حيث أظهرت النتائج F المعنوية التي بلغت (0.07) وهي أكبر من (0.05) ، كذلك تظهر النتائج أن الارتباط ضعيف (R^2) بين الانفاق الحكومي والتضخم وبقيمة (0.12) ، ويظهر معامل التحديد أن الانفاق الحكومي لا يفسر سوى (0.08) من التغيرات التي تحدث في التضخم ، بمعنى أن التضخم في الاقتصاد الليبي يرجع لعوامل أخرى.

ومن خلال النتائج السابقة سيتم اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأُولى: توجد علاقة ارتباط موجبة ذات دلالة احصائية بين الإنفاق الحكومي والنمو في الناتج المحلي الإجمالي.

بإجراء تحليل الإنحدار البسيط كما سبق الإشارة إليه سابقا من خلال إستخدام البرنامج الاحصائي E views لتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل والناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، وبإجراء اختبار T للتأكد من معنوية تأثير الإنفاق الحكومي على النمو في الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ، أظهرت النتائج أن نموذج الانحدار معنوي من خلال قيمة F المعنوية التي بلغت (0.000) وهي أصغر من (0.01) ، كذلك تُظهر النتائج ارتباط قوي (R^2) بين الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي وبقيمة (0.79) ، ويظهر معامل التحديد أن الانفاق الحكومي يُفسر (0.78) من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي ، بذلك نقبل الفرض بوجود علاقة إرتباط موجبه بين الإنفاق الحكومي و الناتج المحلي الإجمالي ونرفض الفرض البديل .

الفرضية الثانية: توجد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق العام والتضخم.

أظهرت النتائج أن نموذج الإنحدار غير معنوي وذلك من خلال اختبار قيمة (T) البالغة (1.87) بدلالة (0.07) وهي أكبر من مستوي معنوية (0.05)، أي أن النموذج غير معنوي والذي يمكن استنتاجه من خلال النظر في قيمة معامل إرتباط بيرسون التي تساوي (0.12) ، هذا يشير الى وجود إرتباط ضعيف في تفسير العلاقة بين المتغير التابع التضخم (INF) والمتغير المستقل الإنفاق الحكومي(Gov.Exp) . وبالنظر الى معامل التحديد R^2 الذي بلغ (0.12) وهذا يدل على أن المتغير المستقل (Gov.Exp) يفسر 12% فقط من التغيرات التي تحدث في التضخم وتبقى نسبة 78% تفسرها عوامل أخرى، بذلك نرفض الفرضية بوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الانفاق الحكومي والتضخم ونقبل الفرض البديل.

النتائج:

تسعي الدول لتنفيذ أهدافها الإقتصادية التنموية في محاولة منها لتحسين مستوى الرفاهية لمواطنيها، وذلك من خلال تطوير الأنشطة الإقتصادية المحلية منها أو تطوير العلاقات التجارية الخارجية بإستخدام مجموعة من الأدوات والتي من أهمها (الإنفاق العام). إن الإقتصاد الوطني قد يصاب بظاهرة التضخم وذلك من خلال تأثير الإنفاق الحكومي أو تأثير بعض العوامل الاخرى. مما سبق ومن خلال تحليل العلاقة بين المتغيرات السابقة أظهرت نتائج الدراسة والتحليل للمتغيرات الإقتصادية موضع البحث النتائج التالية:

1- أن للإنفاق الحكومي تأثير كبير على معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي، حيث أثبتث النتائج أن العلاقة موجبة بين الزيادة في الانفاق الحكومي والنمو في الناتج المحلي الاجمالي وهذا يؤكد ويدعم النظرية الكنزية والدراسات السابقة.

2- أظهرت نتائج البحث أن العلاقة بين الانفاق الحكومي والتضخم موجبة ولكن ضعيفة، أي أن إرتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي قد يعود إلى عوامل أخرى بالإضافة الى التأثير البسيط للإنفاق الحكومي.

3- أن التوسع في الانفاق الحكومي مرتبط إلى حد كبير بالنمو في الناتج المحلي الاجمالي الذي في حقيقته مرتبط بكميات وأسعار النفط المصدرة (وهذا خلل كبير يعاني منه الاقتصاد الليبي).

4- عدم الاستقرار السياسي والامني بعد 2011 كان له الأثر السلبي على الاستقرار الاقتصادي ، والذي كان تأثيره واضحا على الناتج المحلي الاجمالي والذي أثر بدوره على تذبذب حجم الانفاق .

5- غياب السياسات المالية والنقدية المحلية الرشيدة وعدم الاستقرار الامني والسياسي أسهما في خلق الموجات التضخمية بالتزامن مع بعض العوامل الاخرى كآثار التقلبات الاقتصادية الدولية.

التوصيات.

1- توصي الدراسة بضرورة مراجعة السياسات المالية والنقدية والجمركية بما يكفل تناغمها مع بعضها البعض، وتفعيل السياسة النقدية بما يتلائم مع حجم المعروض النقدي والسلعي لتخفيض التضخم، بالإضافة الى زيادة الإنفاق الإستثماري العام في القطاعات الإقتصادية الإنتاجية الصناعية والزراعية والخدمية المتطورة والقائمة على التكنولوجيا.

2- ضرورة الوصول إلى استقرار أمني واتفاق سياسي في أسرع وقت ممكن.

3- يجب الاستفادة من الوفورات المالية المتحصل عليها من بيع النفط في تطوير قطاعات اقتصادية أخرى والتقليل من الاعتماد على النفط الذي تسبب تأرجح ايراداته في تذبذب حجم الناتج المحلي والانفاق العام.

4- كذلك توصي الدراسة بتحليل العلاقة بين النمو في الناتج المحلي الإجمالي وتأثير ذلك على الانفاق الحكومي بالاستدلال بفرضية واقنر Wagner's law والذي يشار إليه بقانون التوسع المستمر للنشاط الاقتصادي.

المراجع:

[1] منصور، محمد. (**1998**). ***الاقتصاد الكلي. النظرية والسياسة***. الرياض، المملكة العربية السعودية: ترجمة دار المريخ للنشر

[2] الوادي، محمود. و عزام، زكريا .(**2007**) . **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر، ط1، عمان

[3] عطية ، علي. (**2021**) . **دور الإنفاق العام في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ليبيا**. برلين ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية تاريخ الاسترجاع: 27-11-2023. نشر بموقع: https://democraticac.de/?p=73896.

[4] الغناي، بحري (**2015**). **اثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1995-2009)** ، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي ، العدد الثالث سبتمبر- الصفحات 1213-1228 نشر بموقع : article_136745_3d3c90dc3183471e11a0a20d5fd4d8a2.pdf (ekb.eg)

[5] حمدان، بدر (**2018**). **الانفاق الحكومي وأثره على النشاط الاقتصادي في فلسطين**، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي– جامعة المسيلة-المجلد 03 ، العدد01

[6] محمد، زكاري (**2014**). **دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)**، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر

[7] الشريف، علي و الكوافي، مريم (**2021**). **بيئة الاستثمار ودورها في جذب وتحفيز الاستثمار في ليبيا**، مجلة البحوث المالية والاقتصادية ، مقالة رقم 2 الاصدار السادس ، جامعة بنغازي ، قسم المحاسبة ، ص 27-44

[8] الشامي، سلام (**2014**) ، **تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (1990-2009)** مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 36 ،المجلد التاسع ، تاريخ الاسترجاع: 27-11-2023. نشر بموقع https://www.iasj.net/iasj/download/98613ab39582697f

[9]الدرديري ، ابراهيم (**2009**) . **دور السياسات المالية والنقدية في ضبط التضخم في السودان دراسة تحليلية للفترة من (1970-2006)** . ماجستير في الاقتصاد التطبيقي ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا تاريخ الاسترجاع: 29-11-2023. نشر بموقع http://repository.sustech.edu/bitstream/handle/123456789/10491/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%80%D8%B5%20.pdf?sequence=2

[10] بخيت ، محمد.(**2011**) . **فعالية السياسة النقدية في تقليل حدة التضخم في السودان (1990-2010م)** ماجستير في الاقتصاد القياسي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

[11]طه ، رانيا. (**2021**) **التضخم أسبابه ، آثاره، وسبل معالجته**، سلسلة كتيبات تعريفية العدد (18) تاريخ الاسترجاع: 9-11-2023. نشر بموقع inflation-causes-ways-treat.pdf (amf.org.ae)

[12] Abu Nurudeen*, and Abdullahi Usman. (2010) Government Expenditure And Economic Growth In Nigeria, 1970-2008: A Disaggregated Analysis Department of Economics, University of Abuja, PMB 117, Nigeria

[13] Cooray. A. V. (2009) Government expenditure, governance and economic growth. University of Wollongong, retrieved on 25 Jan 2023 . from: arusha@uow.edu.au

[14] Barro, R. J., (1990) 'Government Spending in a Simple Model of Endogenous Growth',

Journal of Political Economy, 98(S5) pp. 103-125. *Digital Access to scholarship at Harvard*: retrieved on: 25 June 2023 from : http://nrs.harvard.edu/urn-3:HUL.InstRepos:3451296

[15] Carvanlho, S., and White, H. (1997) *Combining the quantitative and qualitative approaches to poverty measurement and analysis: the practice and the potential* (Vol. 23). World Bank Publications. Retrieved on: 25 Sep 2023

From:http://scholar.google.co.uk/scholar?q=Combining+the+Quantitative+and+Qualitative+Approaches+to+Poverty+Measurement+and+Analysis%2C+the+practice+and+potential.+&btnG=&hl=en&as_sdt=0%2C5&as_vis=1

[16] Cavaye, A. L. (1996). Case study research: a multi-faceted research approach for IS. *Information systems journal*, 6(3), 227-242 Retrieved on: 25 Feb 2023 from : http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.1365-2575.1996.tb00015.x/abstract

[17] Devarajan S, Swaroop V, and Zou H, (1996). The Composition of Public Expenditure and Economic Growth. *Journal of Monetary Economics*, 37: 313-344.

[18] Dau, A. (2016) Oil Revenues, Diversification, and Economic Development and Growth: The case of Libya, PhD thesis, University of South Wales, UK. Retrieved on: 22 Nov 2023 from: https://scholar.google.com/citations?user=Q8zRzM8AAAAJ&hl=en&scioq=Oil+Revenues,+Diversification,+and+Economic+Development+and+Growth

[19] Easterly, W. and Rebelo, S. (1993). Fiscal policy and economic growth: an empirical investigation. *Journal of Monetary Economics* 32, 417–458.

[20] Krauss, S. E., (2005). Research Paradigms and Meaning Making: A Primer. The Qualitative Report, 10(4), pp. 758-770. Retrieved on: 06 Sep 2023 from: http://www.nova.edu/ssss/QR/BackIssues/index.html

[21]Salih, M. A. (2012) The Relationship between Economic Growth and Government Expenditure: Evidence from Sudan International Business Research; Vol. 5, No. 8; 2012 ISSN 1913-9004 E-ISSN 1913-9012 Published by Canadian Center of Science and Education 40

[22] Niloy B, Emranul H.M, and Osborn DR (2003)v. Public Expenditure and Economic Growth: A Disaggregated Analysis for Developing Countries. . Retrieved on: 01 Sep 2023 from : [www.socialsciences.manchester.ac.uk/cgbcr/dpcgbr.30.pdf]

[23] PRASETYO, P. E. (2020) The Role of Government Expenditure and Investment for MSME Growth: Empirical Study in Indonesia P Eko PRASETYO / *Journal of Asian Finance, Economics and Business* Vol 7 No 10 (2020) 471–480 471 Print ISSN: 2288-4637 / . Retrieved on: 09 Sep 2023 from: https://scholar.google.com/scholar?hl=en&as_sdt=0%2C5&q=The+Role+of+Government+Expenditure+and+Investment+for+MSME+Growth%3A+Empirical+Study+in+Indonesia+++=(&btnG

[24] Ying Wu,S. , Jenn, HT, and Eric S. Lin (2010) the impact of government expenditure on economic growth: How sensitive to the level of development? Department of Economics, National Tsing Hua University, Hsin-chu 30013, *Taiwan Published by Elsevier Inc* . Retrieved on: 22 Oct. 2023 from: www.sciencedirect.com